الأمم المتحدة

E/2004/10

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
6 February 2004
Arabic
Original: English

الدورة التنظيمية لعام ٢٠٠٤

٢١ كانون الثاني/يناير و ٣-٦ شباط/فبراير

و ٤-٥ أيار/مايو ٢٠٠٤

البند ٢ من جدول الأعمال

إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

تقرير الفريق الاستشاري المخصص المعني بغينيا - بيساو*

موجز

شهدت غينيا - بيساو منذ التقرير الأخير للفريق الاستشاري المخصص المعني بغينيا - بيساو المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي تغييرات هامة أدت إلى تغيير واعد في تطور البلد نحو الديمقراطية والتنمية.

ففي ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، استقال الرئيس كومبا يالا من منصبة بعد تدخل من جانب القوات المسلحة والتوصل إلى اتفاق سياسي بدعم من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ورئاسة مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو. وحل المجلس الانتقالي الوطني الذي يضطلع بمهمة إجراء انتخابات في أقرب وقت ممكن محل حكومة الرئيس كومبا يالا.

وأصدر الفريق الاستشاري المخصص بيانا أعرب فيه عن دعمه التام للاتفاق الذي دعمته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو. وطلب الفريق إلى المانحين النظر في تقديم مساعدة طارئة إلى غينيا - بيساو لتمكينها من العودة إلى الحكم الديمقراطي والتصدي للوضع الاجتماعي والاقتصادي المتدهور.

* قدمت هذه الوثيقة متأخرة لكي تتضمن أحدث التطورات المتعلقة بالدعم الدولي المقدم إلى غينيا - بيساو.

110204 110204 04-23216 (A)

وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، استضاف الفريق حوارا غير رسمي بين أنريكي بيرارا روسا الرئيس الانتقالي لغينيا – بيساو والسيد يوا خوزيه سيلفا مونتيرو وزير الخارجية وممثلي وكالات الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز فضلا عن شركاء غينيا – بيساو الرئيسيين في التنمية. وتمثل الهدف في مناقشة سبل تقديم دعم طارئ إلى الحكومة الانتقالية.

وأعلن الرئيس روسا في وقت لاحق أن الانتخابات ستعقد في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٤. ويدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي صندوقا خاصا للانتخابات وينسق تقديم المساعدة الانتخابية من جانب الأمم المتحدة إلى غينيا – بيساو. وسيتولى مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو تنسيق قيام مراقبين دوليين برصد الانتخابات.

وساعد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي غينيا – بيساو في صياغة ميزانية لعام ٢٠٠٤. وأنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي صندوق الإدارة الاقتصادية في حالات الطوارئ لتلقي أموال من أجل التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها البلد. وتبرعت هولندا بالفعل بمبلغ ١,٨ مليون يورو (نحو ٢,١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) وأضافت السويد مبلغ مليون دولار وفرنسا مبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ يورو. وأنشأت مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية صندوقا خاصا من أجل غينيا – بيساو، تلقى مساهمات من البلدان الأعضاء (أنغولا والبرازيل والبرتغال)؛ وستحول هذه الأموال أيضا عن طريق صندوق الإدارة الاقتصادية في حالات الطوارئ.

وعلى الرغم من التبرعات السخية، لا تزال غينيا – بيساو تعاني من حاجة ماسة إلى المساعدة بما في ذلك دعم للميزانية من أجل دفع مرتبات العاملين في الحكومة، الذين لم يتلق بعضهم رواتب لعدة أشهر. وفي الوقت نفسه، تُحث الحكومة على أن تظل ملتزمة بإجراء انتخابات من أجل استعادة الحكم الديمقراطي إلى غينيا – بيساو. ويمثل استمرار الدعم المقدم من المانحين وتزايد الديمقراطية داخل البلد أمرين حاسمين لإنقاذ غينيا – بيساو من الارتداد إلى دائرة الصراع.

أولا – معلومات أساسية

١ – قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١/٢٠٠٢ المؤرخ ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٢، أن ينشئ إطارا للأفرقة الاستشارية المعنية بالبلدان الأفريقية الخارجة من الصراع. وكان الفريق الاستشاري المخصص المعني بغينيا – بيساو أول فريق يجري إنشاؤه من هذا القبيل (انظر مقرر المجلس ٣٠٤/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢). وتتمثل ولاية الفريق في: دراسة الاحتياجات الإنسانية والاقتصادية للبلدان المعنية؛ واستعراض برامج الدعم ذات الصلة؛ وإعداد توصيات لبرامج دعم طويلة الأجل تبنى على الأولويات الإنمائية، من خلال دمج الإغاثة والإنعاش والتشييد والتنمية في نهج شامل للسلم والاستقرار؛ وتوفير المشورة لضمان كفاية المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي لدعم غينيا – بيساو واتسامها بالترابط وحسن التنسيق والفعالية وتعزيزها للتعاضد.

٢ – وفي ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، قدم الفريق الاستشاري المخصص تقريره الأول إلى المجلس (انظر E/2003/8). وأوصى التقرير باتباع نهج للشراكة بين سلطات غينيا – بيساو والمجتمع الدولي، تعمل في إطارها السلطات على تعزيز سيادة القانون والاستقرار السياسي، بينما يقدم الشركاء الدوليون في التنمية دعما ماليا في حالات الطوارئ ومساعدة تقنية في ميادين مختلفة. وأوصى الفريق بإنشاء صندوق الإدارة الاقتصادية في حالات الطوارئ الذي يتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إدارته لنقل المساعدة الدولية. وأصدر توصيات أيضا تتعلق بالتنمية الطويلة الأجل للبلد. وفي ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٣، قدم الفريق تقريرا تكميليا إلى الدورة الموضوعية للمجلس لعام ٢٠٠٣ (E/2003/95، المرفق)، أبرز الجوانب الرئيسية لعمله في النصف الأول من العام بما في ذلك البعثة المشتركة مع مجلس الأمن التي أوفدت إلى غينيا – بيساو.

٣ – وفي القرار ٥٣/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣، قرر المجلس ”تمديد ولاية الفريق الاستشاري المخصص المعني بغينيا – بيساو حتى تاريخ انعقاد الدورة التنظيمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، بعضويته الحالية، وبمن في ذلك الأعضاء المدعوون، بقصد رصد تنفيذ توصياته، مع المراقبة الوثيقة للحالة الإنسانية والظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في البلد، ووضع تقييم لعمله ضمن تقرير يقدم إلى المجلس“[1].

ثانيا – أبرز أعمال الفريق الاستشاري المخصص المعني بغينيا – بيساو منذ انعقاد الدورة الموضوعية للمجلس لعام ٢٠٠٣

٤ – واصل الفريق الاستشاري منذ تموز/يوليه ٢٠٠٣ إجراء مشاورات واسعة النطاق مع سلطات غينيا – بيساو وشركائها في التنمية. ومع ذلك فقد أدت التطورات السياسية في البلد إلى سياق مختلف للعمل استلزم قيام الفريق بمبادرات جديدة.

٥ – ففي ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، أدى التدخل العسكري الذي أعقبه توقيع اتفاق بعد ذلك بثلاثة أيام، إلى استقالة الرئيس كومبا يالا. وفي ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، أصدر الفريق بيانا دعا فيه المانحين إلى النظر في تقديم مساعدة طارئة إلى غينيا – بيساو لتمكينها من العودة إلى الحكم الديمقراطي (E/2003/105، المرفق). وأعرب الفريق الاستشاري عن قلق إزاء الحالة الاجتماعية والاقتصادية المنذرة بوقوع كارثة التي واجهها الأشخاص في غينيا – بيساو. وأعرب كذلك عن دعمه الكامل للمساعي الحميدة التي قامت بها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ورئاسة مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو من أجل التوصل إلى حل للأزمة ولاحظ أن ثمة حاجة ماسة لدعم العودة في وقت مبكر إلى الحكم المدني وإجراء انتخابات في أقرب وقت ممكن.

٦ – ووُقع في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ ميثاق سياسي انتقالي حظي بدعم واسع النطاق من الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والقوات المسلحة. وأقسم المجلس الانتقالي الوطني والرئيس الانتقالي اليمين بعد ذلك وشرعا في ممارسة مهامهما. وتحدد موعد لإجراء انتخابات تشريعية في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٤، وستنظم انتخابات رئاسية بعد عام واحد من حلف أعضاء البرلمان لليمين إيذانا بتقلد مهامهم.

٧ – ويرى كثيرون أن انتخاب رئيس للمحكمة العليا ونائب رئيس لها في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ يعد الخطوة النهائية في عملية تهيئة ظروف دستورية لإجراء هذه الانتخابات. وكان الفريق الاستشاري قد أشار إلى انتخاب هذين المسؤولين باعتباره تدبيرا يتعين على السلطات اتخاذه في إطار الشراكة التي اقترحها (E/2003/8، الفقرة ٤٣).

٨ – وخلال هذه العملية، احتفظ الفريق باتصالات وطيدة مع شركاء غينيا – بيساو في التنمية، ومن بينهم ممثل الأمين العام في غينيا – بيساو والمنسق المقيم للأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز وممثلي البلدان المانحة، وشاهد استعداد الكثير منهم لدعم المؤسسات الانتقالية. وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، نظم الفريق الاستشاري حوارا غير رسمي بشأن غينيا – بيساو في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. ووجه الفريق الدعوة

للمشاركة في هذا الحوار إلى إنريكي بيريرا روسا الرئيس الانتقالي ويوا خوزيه سيلفا مونتيرو وزير الخارجية في الحكومة الانتقالية فضلا عن الشركاء الرئيسيين في تنمية البلد. وكان الهدف من الاجتماع هو إعادة تقييم الحالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في غينيا - بيساو ومناقشة سبل تقديم دعم إلى الحكومة الانتقالية.

٩ - ومكن الحوار غير الرسمي من إجراء تبادل ثري وبناء للآراء بين الرئيس الانتقالي ووزير الخارجية وأصدقاء غينيا - بيساو وممثلي البلدان المانحة والمدير التنفيذي المعني بغينيا - بيساو في البنك الدولي وكبار الموظفين المسؤولين عن غينيا - بيساو في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وممثل الأمين العام والمنسق المقيم للأمم المتحدة في غينيا - بيساو فضلا عن ممثلي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون السياسية في الأمانة العامة. وشدد الرئيس الانتقالي على الخطوات الهامة المتخذة لتطبيع الوضع السياسي في غينيا - بيساو من أجل ضمان مزيد من الانضباط والصرامة في استخدام الأموال العامة وتحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية في البلد خلال المرحلة الانتقالية. ودعا الشركاء في التنمية إلى مواصلة دعمهم للبلد عن طريق تقديم مساعدات للطوارئ ومساعدات متوسطة الأجل ستسهم في تسيير شؤون الدولة دون اضطرابات. وأعقب ذلك إجراء نقاش مع ممثلي المانحين ومؤسسات بريتون وودز ومنظومة الأمم المتحدة ساعدت في توضيح بعض جوانب الوضع والنظر في طرق لتقديم الدعم الدولي.

١٠ - وأتاح هذا الاجتماع الفرصة للرئيس روسا والسلطات الانتقالية لعرض رؤيتهم وخططهم على الشركاء في التنمية من أجل تعزيز الثقة فيما بينهم. وتشجع الفريق الاستشاري جدا بتزايد مستوى التفاهم المتبادل في العلاقة بين السلطات في غينيا - بيساو وشركائها.

١١ - وما انفكّت العلاقات بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن تتزايد من خلال الفريق الاستشاري. ففي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، دعي رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ورئيس الفريق الاستشاري المخصّص إلى إلقاء خطاب أمام جلسة خاصة لمجلس الأمن حول الوضع في غينيا - بيساو وإلى عرض ما أنجزته هاتان الهيئتان من عمل بشأن دعم هذا البلد إنمائيا. وفي ٤ آب/أغسطس و ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أدلى رئيس مجلس الأمن بتصريحات صحفية نوّه فيها بالدور الذي يؤديه الفريق الاستشاري في متابعة الوضع في غينيا - بيساو.

ثالثا – تقديم الجهات الدولية المانحة دعمها إلى غينيا – بيساو

١٢ – يجدر التذكير بأنه وفقا لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحتل غينيا – بيساو المرتبة ١٦٦ من بين ١٧٣ بلدا. وفيما عدا بعض الاستثناءات، فإن مؤشراتها الاقتصادية والاجتماعية في دليل التنمية البشرية الخاص بها[٢]. هي عموما أدنى من مؤشرات البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى وأدنى من مؤشرات أقل البلدان نموا ككل. وتشير تقديرات الحكومة الانتقالية إلى انخفاض في الإنتاج الوطني بنسبة تزيد على ٧ في المائة عام ٢٠٠٢ وبنسبة ١ في المائة إضافية عن عام ٢٠٠٣. ويكاد النشاط الصناعي أن يكون معدوما وتوقّف تقريبا الإنتاج المركزي للكهرباء. ولم تدفع رواتب موظفي الخدمة المدنية في معظم عام ٢٠٠٣. أما قطاعا الصحة والتعليم اللذان يشكّلان دعامتين من دعائم التنمية فقد واجها صعوبات خطيرة حالت دون حصول غالبية السكان على الدواء ودون التحاق الأولاد بالمدارس. ويحتمل أن تشكّل حالة التوتر الاجتماعي الناجمة عن هذا الوضع الأليم تهديدا للديمقراطية والاستقرار اللذين بشّر بهما التوقيع على الميثاق الانتقالي.

١٣ – وفي تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر أرسل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصرف التنمية الأفريقي بعثة مشتركة إلى غينيا – بيساو لتقييم الوضع والخروج بتوصيات. وقد قدّمت هذه الجهات، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مساعدة فنّية إلى الحكومة في صياغة خطة للإدارة الاقتصادية في حالات الطوارئ وميزانية لعام ٢٠٠٤. كذلك، جرى إعداد خطة شهرية لإدارة النقد عن الفترة الممتدة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ ولغاية حزيران/يونيه ٢٠٠٤، مع تحديد معايير مرجعية مالية.

١٤ – وأعلن البنك الدولي عن صرف مبلغ قدره ٥٣٠ ٠٠٠ يورو لدفع جزء من متأخرات مرتبات المدرسين. وسيجري إكمال هذه الخطوة بتمويل إضافي للمرتبات والمشاريع، بما في ذلك بناء غرف للتدريس وتوفير مواد التدريب. ويواصل صندوق النقد الدولي مساعدة السلطات في استكمال خطة التدفق النقدي ووضع نظام للرصد والإبلاغ يتبعة صندوق الإدارة الاقتصادية في حالات الطوارئ. أما على مستوى الاتحاد الأوروبي، الذي يمثّل أحد أهم الشركاء الإنمائيين، فالمناقشات الرسمية جارية في إطار الحوار القائم بموجب المادة ٩٦ من اتفاق كوتونو بغية تطبيع العلاقات بين المفوضية الأوروبية والسلطات الانتقالية. ومن شأن إكمال هذا الحوار اللازم للحصول على المعونة الخاصة في حالات الطوارئ أن يمهّد السبيل أمام تقديم الاتحاد الأوروبي مساعدته الإنمائية. والمأمول أن ينتهي هذا الحوار قريبا.

١٥ - وتلقى صندوق استلام المساهمات الرامية إلى تنظيم انتخابات، الذي أسسه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مساهمات من بلدان عديدة.

١٦ - تجدر الإشارة إلى أنه في ضوء عدم وجود برنامج صندوق النقد الدولي الخاضع لمراقبة الموظفين، فإن خطة الإدارة الاقتصادية في حالات الطوارئ قد صيغت في سياق نهج الشراكة الذي اقترحه الفريق الاستشاري المخصّص في تقريره السابق (E/2003/8) وأيّده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١/٢٠٠٣ المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ وبإحالة صريحة إلى هذا النهج. واقترحت كذلك الحكومة الانتقالية تقديم جميع المساعدات المالية الطارئة إلى البلد من خلال صندوق الإدارة الاقتصادية في حالات الطوارئ الذي يشرف عليه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي أوصى الفريق بإنشائه في تقريره. وقد واجه البلد ثغرة في التمويل بلغت ١٨,٣ مليون دولار طلبت لأجلها السلطات تمويلا طارئا.

١٧ - وعرضت السلطات الانتقالية استراتيجيتها الإنمائية وأعلنت موافقتها على خطة الإدارة الاقتصادية في حالات الطوارئ في اجتماع غير رسمي للجهات المانحة نظّمه البنك الدولي في باريس في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وقدمت كلٌّ من هولندا (١,٨ مليون يورو أي ٢,١ مليون دولار)، والسويد (مليون دولار) وفرنسا (٥٠٠ ٠٠٠ يورو) مساهمات إلى صندوق الإدارة الاقتصادية في حالات الطوارئ، الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأسست مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية صندوقا خاصا لغينيا - بيساو، وردت إليه مساهمات البلدان الأعضاء (أنغولا، والبرازيل والبرتغال)؛ وستحول أيضا هذه الأموال عن طريق صندوق الإدارة الاقتصادية في حالات الطوارئ. وقدّمت البرتغال مساعدة مالية مباشرة بلغت مليون دولار، إضافة إلى برنامج التدخل القصير الأجل الهادف إلى تلبية الاحتياجات الأساسية (٧,٣ مليون يورو). وقدّمت الصين أيضا دعما ماليا.

١٨ - وتبلغ حاليا هذه المساهمات ما مجموعه ٥.٥ مليون دولار في حين تشير التقديرات إلى الحاجة إلى ١٠,٣ مليون دولار حتى شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٤ لتمكين المؤسسات العامة من العمل وضمان بقاء أبواب المستشفيات والمدارس مفتوحة. وثمة حاجة إلى مبلغ إضافي يتراوح بين ٨ و ٩ ملايين دولار لما تبقى من عام ٢٠٠٤.

رابعا - الاستنتاجات والتقييم الأولي والتوصيات

١٩ - يُظهر الطلب الذي تقدّمت به غينيا - بيساو بأن تكون البلد الأول الذي يتشكل لأجله فريق استشاري مخصص التزامها ببناء شراكة مع الشركاء الدوليين في التنمية. وسوف يستفيد إجراء حوار مكتمل حول الأولويات الإنمائية من عودة النظام الدستوري

وتنظيم انتخابات، لا سيّما الانتخابات التشريعية المقرّر إجراؤها في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٤. وفي هذه الأثناء، ينبغي أن تركّز المساعدة الدولية على الدعم في حالات الطوارئ، بما في ذلك المساعدة الانتخابية. ويرتدي هذا الدعم أهمية حاسمة نظرا إلى وضع البلد من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية وإلى حالة المؤسسات العامة. وقد قام الفريق الاستشاري بتعبئة أصحاب المصالح الإنمائية للتركيز على هذه الغاية وإنّ الفريق متشجّع بالتقدّم المحرز على صعيد إنشاء الآليات الملائمة لنقل المساعدة وبالمساهمات المالية التي قدّمتها بعض الجهات المانحة. ويوصي الفريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن يواصل مناشدته مجتمع المانحين لمدّ غينيا – بيساو بمزيد من المساعدة الطارئة من خلال تقديم المساهمات إلى صندوق الإدارة الاقتصادية في حالات الطوارئ الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢٠ - وسوف يجري المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٤، تمشيا مع قراره ١/٢٠٠٢ المؤرخ ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٢ وقراره ٥٠/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣، تقييما للدروس المستخلصة من الأفرقة الاستشارية المخصصة استنادا إلى الخبرات الأولية التي اكتسبها الفريقان الاستشاريان المخصصان لغينيا – بيساو وبوروندي والتقدم المحرز في تنفيذ توصياتهما. ولهذا السبب، يرى الفريق أن إجراء تقييم كامل لأنشطته قبل انعقاد الدورة الموضوعية قد يكون سابقا لأوانه. ومع ذلك، تستحق الجوانب التالية أن ينصبّ عليها التركيز بوصفها مساهمات هامة للفريق: (أ) تصميم واقتراح شراكة تشكّل إطارا لتعزيز العلاقات بين حكومة غينيا – بيساو والمجتمع الدولي؛ (ب) إنشاء صندوق الإدارة الاقتصادية في حالات الطوارئ وفقا لما أوصى به الفريق في تقريره الأول (E/2003/8)؛ (ج) إقامة علاقة عمل وثيقة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي دعما لغينيا - بيساو؛ (د) التفاعل المتزايد بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن بشأن التحديات التي يواجهها البلد. ومع أن السياق السياسي الحالي لا يسمح بتنفيذ التوصيات الطويلة الأجل الواردة في التقرير الأولي الصادر عن الفريق تنفيذا كاملا، فالتوصيات المتعلقة بالأجل القصير قد مضت قدما إلى الأمام. ويأمل الفريق أن يساعد هذا التطور في مواصلة تعبئة المجتمع الدولي لدعم غينيا – بيساو.

٢١ - ومن منظور أوسع نطاقا، ضرب عمل الفريق الاستشاري المخصص لغينيا - بيساو مثالا للدور القيّم الذي يمكن أن يؤديه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مساعدة البلدان التي تعيش أوضاع ما بعد الصراع على تعزيز الاستقرار وتمهيد الطريق أمام تحقيق التنمية والنمو.

الحواشي

(١) يتألف الفريق من الممثلين الدائمين التاليين لدى الأمم المتحدة، السفير دوميساني س. كومالو، الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة ورئيس الفريق الاستشاري، والسفير ألفريدو لوبيس كبرال، الممثل الدائم لغينيا – بيساو، والسفير رونالدو موتا سردنبرغ، الممثل الدائم للبرازيل، والسفير درك فاندنبرغ، الممثل الدائم لهولندا، الذي يمثله السيد أرجان بول هامبرغر، نائب الممثل الدائم، والسفير دي سانتا كلارا غوميز، الممثل الدائم للبرتغال. وعلاوة على ذلك، يشارك في عمل الفريق الاستشاري كلٌّ من السفير جيرت روسنتال، الممثل الدائم لغواتيمالا، والسفير كرسبين غراي – جونسون، الممثل الدائم لغامبيا ورئيس مجموعة أصدقاء غينيا – بيساو والسفير إسماعيل أبراو غسبار مارتيز، الممثل الدائم لأنغولا ورئيس الفريق العامل المخصص التابع لمجلس الأمن والمعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها.

(٢) تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣ الذي أعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، انظر www.undp.org/hdr2003.